الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٤/١٤
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٥/٨
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٦/٣٠

فاعلية العقوبات الدولية في السياسة الخارجية الامريكية بين الضغط الدبلوماسي وتحقيق المصالح

The effectiveness of international sanctions in US foreign policy: between diplomatic pressure and achieving interests

أ.م.د. محسن حساني ظاهر
Assistant Professor Dr. Mohsen Hassani Daher
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Al-Nahrain University / College of Political Science
dr.mohsenhasani@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

تمثل العقوبات الدولية أداة مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية لفرض الضغط دون اللجوء إلى القوة العسكرية، غير أن فاعليتها تبقى موضع جدل في ضوء تعقيدات النظام الدولي، ويبرز التباين بين القدرة على إحداث تأثيرات اقتصادية ملموسة وبين محدودية ترجمتها إلى نتائج سياسية حاسمة، لاسيما في القضايا المرتبطة بالأمن القومي، وتكشف حالات مثل إيران وروسيا أن الدول المستهدفة قادرة على التكيّف عبر تنويع الشراكات الاقتصادية، وتطوير أدوات مالية بديلة، وتعزيز التماسك الداخلي، بما يقلل من أثر الضغوط الخارجية، كما أن تعددية النظام الدولي تضعف من فاعلية العقوبات الأحادية وتفتح المجال أمام بدائل اقتصادية، وعليه لا تعد العقوبات أداة حاسمة بحد ذاتها، بل وسيلة ضغط نسبية تتوقف فاعليتها على مستوى التنسيق الدولي وارتباطها باستراتيجية شاملة قادرة على تحقيق توازن بين الضغط وتحقيق المصالح.

الكلمات المفتاحية : العقوبات الدولية، السياسة الخارجية الأمريكية، الضغط الدبلوماسي، المصالح الاستراتيجية، التكيف الاقتصادي

Abstract:

International sanctions constitute a central instrument in U.S. foreign policy to exert pressure without direct military engagement; however, their effectiveness remains contested within the complexities of the international system. A clear gap emerges between their ability to generate tangible economic impact and their limited capacity to produce decisive political outcomes, particularly in matters related to national security. Cases such as Iran and Russia demonstrate that targeted states can adapt by diversifying economic partnerships, developing alternative financial mechanisms, and reinforcing domestic cohesion, thereby reducing the impact of external pressure. Moreover, the multipolar nature of the global system weakens unilateral sanctions and provides alternative

economic pathways. In this context, sanctions cannot be considered a decisive tool on their own, but rather a relative instrument of pressure whose effectiveness depends on international coordination and its integration within a comprehensive strategy balancing coercion and the achievement of strategic interests.

Keywords: International Sanctions, U.S. Foreign Policy, Diplomatic Pressure, Strategic Interests, Economic Adaptation

المقدمة :

تعد العقوبات الدولية إحدى الأدوات الأكثر حضورا في ترسانة السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تمثل تجسيداً عملياً لاستخدام القوة الاقتصادية كبديل أو مكمل للقوة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية، وقد تعاظم دور هذه الأداة بشكل ملحوظ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في ظل سعي الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية، مع تجنب التكاليف السياسية والعسكرية المرتفعة المرتبطة بالتدخل المباشر، وفي سياق ذلك أصبحت العقوبات وسيلة مفضلة لفرض الضغوط على الدول التي ينظر إلى سلوكها على أنه مهدد للمصالح الأمريكية أو للاستقرار الدولي.

وتستند العقوبات في جوهرها إلى فرضية مفادها أن الضغط الاقتصادي يمكن أن يترجم إلى تغيير سياسي، من خلال إضعاف القدرات الاقتصادية للدولة المستهدفة، وزيادة كلفة استمرارها في تبني سياسات معينة، غير أن التطبيق العملي لهذه الأداة يكشف عن تعقيدات تتجاوز هذا التصور النظري، حيث تتأثر فاعلية العقوبات بجملة من العوامل المتداخلة، من بينها طبيعة النظام السياسي للدولة المستهدفة، ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي، وقدرتها على إيجاد بدائل اقتصادية، فضلاً عن مستوى الدعم الدولي للعقوبات، كما أن التحولات في بنية النظام الدولي، وخاصة صعود قوى اقتصادية جديدة، أسهمت في تقليص القدرة الأحادية للولايات المتحدة على فرض عزلة اقتصادية شاملة.

أهميـة الدراسـة : تكمن اهمية الدراسة في ان فاعلية العقوبات في ظل تزايد الاعتماد عليها في إدارة الأزمات الدولية المعاصرة كما في حالتي إيران وروسيا، حيث طبقت العقوبات على نطاق واسع وبأدوات متعددة، دون أن تقود بالضرورة إلى تحقيق الأهداف السياسية المرجوة، وهذا ما يعكس وجود فجوة محتملة بين مستوى الضغط الذي تحدثه العقوبات والنتائج الفعلية على مستوى السلوك الاستراتيجي للدول، الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم دور هذه الأداة ضمن إطار أوسع من أدوات السياسة الخارجية.

إشكالية الدراسة: تكمن اشكالية الدراسة من التساؤل حول مدى قدرة العقوبات الدولية على تحويل الضغط الدبلوماسي والاقتصادي إلى مكاسب استراتيجية ملموسة، وما إذا كانت تمثل أداة فعالة لتحقيق الأهداف الأمريكية، أم أنها تبقى محدودة التأثير في ظل تعقيدات البيئة الدولية.

فرضية الدراسة: تنطلق فرضية الدراسة من : أن العقوبات رغم قدرتها على إحداث تأثيرات اقتصادية واضحة، الا انها لا تحقق في الغالب أهدافها الاستراتيجية بشكل كامل، نتيجة قدرة الدول المستهدفة على التكيف، وتعدد البدائل الاقتصادية، وتعقيد التفاعلات الدولية.

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال دراسة حالتي إيران وروسيا كنموذجين يعكسان تباين السياقات الدولية ومستويات التأثير، مع توظيف التحليل النظري لفهم العلاقة بين الضغط الاقتصادي والتغيير السياسي، وصولاً إلى تقييم شامل لحدود فاعلية العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية، وموقعها بين الضغط الدبلوماسي وتحقيق المصالح الاستراتيجية.

المطلب الأول: توظيف العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية

ان سياسة العقوبات تعد أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية وبأنماط مختلفة وابرزها الاقتصادية والدبلوماسية، فضلا عن العقوبات العسكرية والتي تأخذ شكلاً مختلفاً قد يصل الى شن هجمات نوعية عن البنى التحتية للدول، وعليه فأن تلك العقوبات إذ توفر وسيلة للضغط على الدول المستهدفة لتحقيق مصالح استراتيجية محددة، ومع تعقد النظام الدولي بعد الحرب الباردة وظهور تهديدات جديدة متعددة الأبعاد، تحولت العقوبات من كونها أداة ردعية بسيطة إلى منظومة متكاملة تستهدف التأثير على الاقتصاد والسياسة الداخلية للدول بطريقة دقيقة ومنسقة، وفي ضوء ذلك يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل معمق لدور العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية، مع التركيز على طبيعتها الاستراتيجية، وآليات تنفيذها، ومحددات فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة[١].

اولا : التحول نحو العقوبات كأداة استراتيجية في السياسة الأمريكية

بعد انتهاء الحرب الباردة، واجهت الولايات المتحدة الامريكية تحديات واسعة في استخدام القوة العسكرية المباشرة، سواء بسبب الكلفة المالية العالية للصراعات، والمخاطر السياسية الداخلية، أو القيود الدولية المفروضة على التدخلات العسكرية، وان هذا الواقع دفع صناع السياسة الخارجية الأمريكية إلى البحث عن أدوات بديلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وكان أبرزها العقوبات الاقتصادية التي تمنح الولايات المتحدة القدرة على ممارسة الضغط دون الانخراط في نزاعات مسلحة مفتوحة، وعملياً فأن التحول نحو العقوبات لم يكن مجرد اختيار تكتيكي، بل كان نتيجة استراتيجية تستند إلى إدراك أهمية "القوة الاقتصادية" كامتداد مباشر للقوة العسكرية في النظام الدولي الحديث[٢].

ومع ذلك اخذت العقوبات الأمريكية تتطور على مدى العقود الاربعة الاخيرة من أدوات ردع محدودة التأثير إلى منظومة متكاملة تشمل العقوبات الأحادية والمتعددة الأطراف، لاسيما مع التركيز على القطاعات الحيوية للدول المستهدفة، وهذا ما ذهب اليه اغلب المهتمين بالعلاقات الدولية بتفسيراتهم لسياسة العقوبات، بأن فاعلية العقوبات تعتمد بشكل أساسي على دقة الهدف السياسي، حيث تكون أكثر نجاحاً عند استهداف سلوكيات محددة بدلاً من محاولة فرض تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية للدولة المستهدفة[٣]، ومثالا على ذلك العقوبات على إيران ركزت على القطاعات المالية والنفطية الحيوية لتقييد قدرة الحكومة على تمويل برنامجها النووي، بينما العقوبات على روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم الاوكرانية في العام ٢٠١٤ ركزت على مؤسسات اقتصادية محددة لتعطيل قدرتها على تمويل النشاط العسكري دون التأثير المباشر على الاستقرار الداخلي.

إضافة إلى ذلك، أصبحت العقوبات جزءاً من استراتيجيات تصعيدية متدرجة، اذ تبدأ بالضغط الدبلوماسي والتحذيرات، ثم تتصاعد إلى العقوبات الاقتصادية، وقد تصل إلى تهديدات باستخدام القوة العسكرية إذا لم تحقق العقوبات النتائج المرجوة، وهذه المرونة تجعل العقوبات أداة وسطية تجمع بين الدبلوماسية التقليدية والقوة العسكرية، وتمنح صناع القرار الأمريكي قدرة عالية على ضبط مستوى الضغط بما يتناسب مع السياق السياسي والاقتصادي لكل حالة، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن العقوبات ليست مجرد أداة اقتصادية، بل أداة استراتيجية متكاملة تستجيب لتعقيدات السياسة الدولية المعاصرة[٤].

ثانيا : أدوات وآليات تنفيذ العقوبات

ان الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على منظومة معقدة من الآليات لضمان فاعلية العقوبات، مستفيدة من موقعها المهيمن في النظام المالي العالمي، لا سيما عبر هيمنة الدولار الأمريكي على التحويلات المالية الدولية، فضلا عن دور وزارة الخزانة الأمريكية، ولاسيما مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي يؤدي دوراً محورياً في رسم العقوبات وتحديد القطاعات المستهدفة، فضلا عن تحديثها باستمرار لتقليل فرص التهرب أو الالتفاف، وتشمل هذه العقوبات القيود المباشرة على المعاملات المالية، وتجميد الأصول، وحظر التعامل مع كيانات محددة، بالإضافة إلى العقوبات الثانوية التي تستهدف أطرافاً ثالثة متعاملة مع الدولة المستهدفة(٥).

ومع ذلك فإن العقوبات الثانوية تمثل واحدة من أقوى الأدوات الأمريكية، لأنها توسع نطاق التأثير ليشمل أطرافاً دولية تتعامل مع الدولة المستهدفة، مما يخلق عزلة اقتصادية شاملة ويزيد الضغط على النظام المستهدف، وقد أظهرت التحليلات أن هذه الآلية أسهمت بشكل مباشر في تعقيد قدرة إيران على الالتفاف حول العقوبات بعد فرضها على قطاع النفط والنظام المالي، وكذلك في الضغط على روسيا الاقتصادية بعد الأزمة الأوكرانية(٦).

فضلا عن ذلك، تتنوع العقوبات بين الأحادية والمتعددة الأطراف، وتمثل العقوبات متعددة الأطراف أداة لتعزيز الشرعية الدولية وزيادة الالتزام الدولي بالتطبيق، اذ تتعاون الولايات المتحدة الامريكية مع الأمم المتحدة أو دول حليفة لتطبيق العقوبات بشكل أوسع، أما العقوبات الأحادية، فتتيح للولايات المتحدة الامريكية مرونة أكبر عند تعذر الوصول إلى توافق دولي، مستفيدة من قوتها الاقتصادية في فرض الامتثال على الأسواق العالمية، وعملياً أن استخدام مزيج من

العقوبات الأحادية والمتعددة الأطراف يزيد من فرص تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية لاسيما مع الحد من المخاطر السياسية والاقتصادية(٧).

ثالثا : محددات النجاح وحدود الفاعلية

على الرغم من القوة النظرية للعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، فإن فعاليتها عمليا لاتعتمد فقط على حجم الضغط المالي أو القيود الاقتصادية المفروضة، بل تتأثر بمجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة التي تحدد مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المطلوبة، ومن أبرز هذه العوامل طبيعة الدولة المستهدفة، ومدى تكاملها في الاقتصاد العالمي، ومرونة النظام السياسي، ووجود شركاء دوليين قادرين على التخفيف من آثار العقوبات، ومثال على ذلك الدول الكبرى مثل روسيا تمتلك قدرة كبيرة على التكيف من خلال تنويع شركائها التجاريين والتعاون الاقتصادي مع دول خارج نطاق العقوبات، مثل الصين والهند، وهذا ما يقلل من تأثير العقوبات الأمريكية مقارنة بالدول الأصغر أو الأقل اندماجاً في النظام الاقتصادي الدولي، وفي المقابل تمثل العقوبات على الدول ذات الاقتصادات الصغيرة أو الدول المعتمدة بشكل كبير على التجارة مع الولايات المتحدة أو شركائها أكثر فاعلية، نظرا لضعف قدرتها على إيجاد بدائل اقتصادية فعالة(٨).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي العقوبات إلى آثار غير مقصودة تتجاوز الأهداف المباشرة المفترضة، وما يعزز ذلك هو أن العقوبات لاسيما عندما تفرض على قطاعات استراتيجية مثل الطاقة أو التمويل، قد تعزز النزعة القومية في الدولة المستهدفة، وتزيد من وحدة الصف الداخلي ضد الضغط الخارجي، كما حدث في حالة إيران بعد العقوبات المفروضة على قطاع النفط بين الاعوام

(٢٠١٠ –٢٠١٥) [٩]، كما يمكن أن تدفع الدول إلى تطوير آليات تفادي متقدمة، وتشمل إنشاء أسواق بديلة، والتحويل إلى استخدام العملات المحلية بدل الدولار في التجارة الخارجية، أو تطوير شبكات مالية جديدة لتجاوز القيود المصرفية الدولية، وهذه الآليات تحد من قدرة العقوبات على تحقيق نتائج ملموسة على المدى الطويل، وتجعل من الصعب على الدولة المانحة للعقوبات قياس الأثر الفعلي بشكل مباشر، مما يفرض ضرورة تحليل سياق كل حالة على حدة قبل فرضها[١٠].

والى جانب ذلك، هناك عوامل أخرى مرتبطة بالفاعلية تشمل درجة التنسيق الدولي، لاسيما وان العقوبات المفروضة بشكل أحادي على الاغلب ما تكون أقل تأثيراً من تلك المتعددة الأطراف، إذ أن مشاركة الشركاء الدوليين تعزز من شرعية العقوبات وتحد من الفرص المتاحة للدولة المستهدفة للالتفاف عليها، وهذا ما يفسر أهمية الدعم الدولي في فرض عقوبات فعالة، كما ظهر في تجربة العقوبات على إيران قبل الاتفاق النووي، اذ كان للتنسيق بين الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة دور محورياً في زيادة الضغط الاقتصادي والسياسي على ايران، بالمقابل عندما تفتقر العقوبات إلى هذا الدعم الدولي، قد تتحول إلى أداة رمزية أكثر منها استراتيجية، وتفشل في خلق تغيير سياسي ملموس[١١].

ومع ذلك، تظل العقوبات أداة مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية، لأنها توفر القدرة على ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي مع الاحتفاظ بالمرونة في التصعيد، مقارنة بخيارات القوة العسكرية المكلفة والخطرة، إذ يمكن تعديل شدة العقوبات أو رفعها جزئياً أو كلياً وفقاً لاستجابة الدولة المستهدفة، وهو ما يميز العقوبات كأداة قابلة للتحكم والتحليل العلمي، وما يؤكد ذلك أن العقوبات تشكل أداة استراتيجية متكاملة، تجمع بين القوة الاقتصادية والضغط الدبلوماسي لتحقيق

مصالح الولايات المتحدة، مع إمكانية قياس نتائجها وتقييم فعاليتها وفق مؤشرات اقتصادية وسياسية محددة(١٢).

وعليه يمكن القول، أن نجاح العقوبات ليس مضموناً، بل يتوقف على مزيج من العوامل الداخلية للدولة المستهدفة، والقدرات الاقتصادية والسياسية، ودرجة اندماجها في النظام الدولي، وكذلك الدعم الدولي والقدرة على التكيف، وهذه المحددات تجعل من الضروري اعتماد مقاربة تحليلية دقيقة لكل حالة، وهو ما سيظهر بوضوح عند دراسة نموذجي إيران وروسيا لاحقا.

المطلب الثاني: فاعلية العقوبات الامريكية (ايران وروسيا انموذجاً)

يعد تحليل حالة كل من إيران وروسيا من أهم التجارب التطبيقية في دراسة فاعلية العقوبات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية على مدى عقود طويلة مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصادية والمالية والسياسية ضد كل من البلدين، بهدف التأثير في سلوكياتهم الاستراتيجية، ومع ذلك تختلف طبيعة سياق دراسة كل حالة لاسيما عند تحليل نمط العقوبات المفروضة على كل دولة انسجاما مع اهداف السياسة الخارجية الامريكية، ففي الحالة الإيرانية تم وضع العقوبات في إطار النزاع حول البرنامج النووي والسياسات الإقليمية، بينما في الحالة الروسية ارتبطت العقوبات بالحرب الروسية- الأوكرانية المستمرة منذ ٢٠٢٢ وما قبلها لاسيما منذ ضم جزيرة القرم الاوكرانية في العام ٢٠١٤، وفي كلتا الحالتين، تكشف التحليلات التطبيقية أن فاعلية العقوبات ليست مطلقة، بل محكومة بعوامل داخلية وخارجية معقدة تشمل البنى الاقتصادية، واستراتيجيات التكيف، ونمط العلاقات الدولية، ودور الفاعلين الدوليين، وفي ضوء ذلك يهدف هذا المطلب إلى دراسة كل حالة، مع إظهار مدى قدرة العقوبات على تحقيق الأهداف المعلنة لها، والحدود التي واجهتها في كل سياق.

اولا : فاعلية العقوبات الامريكية على إيران

بدأت العقوبات الأمريكية على إيران منذ نهاية العقدين من القرن الماضي، ولكنها تحولت إلى أداة ضغط مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل واضح لاسيما بعد الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ وتصاعد التوترات الإقليمية، وفي المرحلة الأولى ركزت العقوبات الأولى على قيود مالية وتجارية جزئية، ولكن مع مرور الوقت وتصاعد القلق الأمريكي حول قدرة ايران على تطوير برنامجها النووي، فقد أصبحت العقوبات أكثر شمولاً واستهدافاً، متضمنة تجميد الأصول الإيرانية في الخارج، وحظر تداول مورد النفط الإيراني، وفرض قيود على التعاملات المالية للبنوك والشركات الإيرانية الكبرى[١٣]، وعليه فان هذه الإجراءات لم تكن مفروضة بمعزل عن سياق جيوسياسي أوسع، بل كانت جزءا من استراتيجية على المدى الطويل تهدف إلى إضعاف الموارد الاقتصادية للنظام الإيراني بما يؤدي في النهاية إلى تغيير في السلوك السياسي.

ومع ذلك لقد تركت أولى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ايران آثاراً اقتصادية سلبية عميقة، والتي اعتمدت تاريخياً على عائدات النفط كمصدر رئيس لإيراداتها الحكومية، وبعد تشديد العقوبات على صادرات النفط في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تراجع تدفق العملة الصعبة، مما انعكس على قدرة إيران على تمويل برامجها الإنمائية والاستثمارية، كما أدت العقوبات المالية إلى عزلة البنوك الإيرانية عن النظام المالي الدولي، وحرمانها من إمكانية إجراء تحويلات تجارية أساسية مع الشركاء العالميين، الأمر الذي أثر سلباً على التجارة والاستثمار الأجنبي، وأدت هذه الضغوط إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم، مما زاد من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الإيراني [١٤].

وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية الامريكية الشديدة على ايران، لكن في الواقع لم تؤدِ العقوبات إلى تغيير جوهري في السياسات الاستراتيجية لايران لاسيما في ما يتعلق ببرنامجها النووي، كما كانت الولايات المتحدة تأمل، ففي حين دفعت العقوبات المتعددة الأطراف بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، إيران إلى الدخول في مفاوضات أدت إلى اتفاق (٥+١) خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) في العام ٢٠١٥، فإن هذا "النجاح: كان هشاً ومؤقتاً، إذ انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق في العام ٢٠١٨ لاسيما بعد تولي الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" ولايته الاولى، وأعادت فرض عقوبات على نطاق واسع ، وبعد هذا الانسحاب عادت إيران تدريجياً إلى زيادة مستويات تخصيب اليورانيوم، وتوسعت في أنشطتها النووية خارج قيود الاتفاق[١٥]، وهذا ما يدل على حدية تأثير العقوبات على تغيير السلوك السياسي الاستراتيجي للنظام الإيراني .

وعليه، يتضح من هذه التجربة أن العقوبات لم تنجح في إجبار إيران على التخلي عن طموحاتها النووية بشكل كامل، لا سيما عندما تكون مرتكزة على هدف سياسي حساس يتعلق بالأمن القومي، وبالرغم من الضغط الاقتصادي، لم تعد إيران إلى منصة تفاوض وفق الشروط التي كانت الولايات المتحدة ترجوها، مما كشف عن محدودية قدرة العقوبات على تحقيق أهداف سياسية جوهرية بمفردها، وقد ساهم هذا الفشل الجزئي في دفع التوترات نحو تصاعدات عسكرية أوسع، إذ شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من التبادلات المتصاعدة بين إيران من جهة، والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى، وهو تطور وصل ذروته في اندلاع الحرب العسكرية القائمة منذ ٢٨/شباط/ ٢٠٢٦، عندما نفذت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضربات جوية مشتركة على أهداف داخل

الأراضي الإيرانية، مما أدى إلى رد إيراني عبر صواريخ وطائرات دون طيار على أهداف في الكيان الصهيوني وقواعد عسكرية أمريكية في المنطقة(١٦).

وعلى غرار ذلك، تمثل هذه التطورات مؤشراً قوياً على أن سلسلة العقوبات الاقتصادية، على الرغم من تأثيرها الاقتصادي الكبير، لم تفضي إلى تحقيق "التغيير السياسي المطلوب" في ايران، بل ساهمت ضمن عوامل أخرى في تفاقم التوترات وتحويل الصراع إلى مواجهة عسكرية شاملة، وقد أكد ذلك استمرار إيران في تطوير برامجها العسكرية والاستراتيجية رغم سنوات من الضغط الاقتصادي، مما أدى إلى ما وصفه البعض بأنه "تصعيد لا رجعة فيه" في العلاقات مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني(١٧).

والى جانب ذلك، أن العقوبات على الرغم من تأثيرها الواضح على الاقتصاد الايراني، الا انها لم تحقق نتاجاً حقيقي في النزعة الاستراتيجية الإيرانية تجاه السياسات الخارجية، وانما عززت شعور النظام الإيراني بالحاجة إلى الاعتماد على الذات في الموارد الاقتصادية والعسكرية، واعتماد استراتيجيات تكيف طويلة الأمد مثل تعزيز الشراكات مع دول كـ الصين وروسيا لتحييد بعض الآثار الاقتصادية للعقوبات، وهذه الاستراتيجيات لم تقتصر على التبادل التجاري، بل امتدت إلى التعاون في مجالات أمنية واستراتيجية، مما زاد من قدرة إيران على مقاومة الضغط الخارجي والتحول داخلياً إلى نموذج أكثر صمود على مستوى السياسات الاستراتيجية(١٨).

وفي ضوء ماتقدم، يمكن القول إن العقوبات على الرغم من كونها أداة ضغط مؤثرة على المستوى الاقتصادي، الا انها عملياً أثبتت محدوديتها في تحقيق الأهداف السياسية العليا التي سعت إليها الولايات المتحدة بشأن إيران، ولا سيما في ما يتعلق بالبرنامج النووي والسياسات الإقليمية، وبدلاً من خلق تغيير سلوكي

دبلوماسي مستدام، أدت العقوبات جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى، إلى زيادة التوتر العسكري وتحول الصراع نحو مواجهة مباشرة بين القوى الكبرى والإقليمية[١٩]، وهو تطور يظهر مدى تعقيد فاعلية العقوبات عندما تواجه مقاومة استراتيجية من دولة ذات بنى سياسية واقتصادية متعددة الأدوات.

ثانيا : فاعلية العقوبات الامريكية على روسيا

تُعد حالة روسيا واحدة من أكثر الأمثلة المعاصرة تعقيداً في دراسة فاعلية العقوبات كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية والغربية بشكل عام، إذ لم تقتصر العقوبات المفروضة على روسيا منذ العام ٢٠١٤ على جوانب اقتصادية فحسب[٢٠]، بل امتدت لتعكس صراعاً جيوسياسياً واسعاً ناجم عن الحرب الروسية- الأوكرانية المستمرة منذ شباط/ ٢٠٢٢، ففي أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤ والتدخل في شرق أوكرانيا، شرعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرون في فرض سلسلة من الإجراءات العقابية ضد روسيا تستهدف كبار المسؤولين، والبنوك، والشركات الكبرى، والقطاع المالي الروسي بشكل عام، واستُكمل هذا النظام العقابي وتوسع بشكل غير مسبوق بعد بداية الحرب الشاملة في أوكرانيا عام ٢٠٢٢، لتشمل قطاعات استراتيجية كالبنوك، وقطاع الطاقة، والتكنولوجيا المتقدمة، والعلاقات المصرفية الدولية، في محاولة لحد قدرة روسيا على دعم جهودها العسكرية وتقويض قدراتها الاقتصادية الأساسية[٢١].

ولقد حملت العقوبات الاقتصادية في أساسها هدفين رئيسيين، الاول يكمن في إجبار روسيا على وقف حملاتها العسكرية على أوكرانيا والتراجع عن سياساتها التوسعية، والهدف الثاني يتحدد في إضعاف الموارد الاقتصادية التي تستخدم في تمويل آلة الحرب، مثل إيرادات النفط والغاز، والقدرة على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، غير أن التحليل الواقعي لنتائج العقوبات يكشف عن تعقيدات غير

متوقعة في فاعليتها، ففي البداية تعرضت روسيا لصدمة اقتصادية أثّرت سلباً على بعض القطاعات، لاسيما القطاع المالي، إذ جُمدت أصول ضخمة للبنك المركزي الروسي، وعزلت مؤسسات مالية كبرى عن النظام المالي الدولي، مما اضطر السلطات إلى فرض قيود على تدفقات رأس المال لحماية سعر صرف الروبل ومنع انهيار محتمل للنظام المالي الداخلي[٢٢]، ومع ذلك سرعان ما أظهرت روسيا قدرة عالية على تكيّف اقتصادها ضمن سياق الحرب، حيث استغلت احتياطاتها المالية الكبيرة واتجهت نحو إعادة هيكلة اقتصادية تركز على الإنتاج العسكري والاعتماد على مصادر دخل بديلة، مع تحول قدرات الصناعات المحلية لتلبية احتياجات الحرب وتحمل آثار العقوبات نفسها[٢٣].

ومن الناحية الاقتصادية، أظهرت البيانات أن الاقتصاد الروسي لم ينهار كما توقّعت بعض التقديرات الغربية في بداية الأزمة، فقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الروسي حقق معدل نمو في ٢٠٢٤ أعلى من كثير من الاقتصادات الغربية، بالرغم من تباطؤ واضح في بعض القطاعات، وان هذا النمو النسبي يعد دلالة واضحة على قدرة روسيا على الصمود، رغم أن الهيكل الاقتصادي للدولة تحول نحو اقتصاد "حرب" يعتمد على الإنفاق العسكري والإنتاج العسكري بدلاً من النمو المحلي التقليدي، وفي الوقت نفسه أدّت العقوبات إلى انخفاض في الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رأس المال تجاه روسيا، إلى جانب عزلة عن الأسواق المالية الكبرى، مما حدّ من إمكانات النمو الاقتصادي طويل المدى، بينما اتجهت الشركات الروسية نحو تقليص الاعتماد على التكنولوجيا الغربية واستيراد البدائل من دول غير معنية بالضغوط الغربية [٢٤].

ومن ناحية أخرى، أثّرت العقوبات بشكل ملحوظ على القطاعات المرتبطة بالطاقة، التي تُعد المحرك الرئيس للاقتصاد الروسي، فقد فرضت عقوبات

قيودا على صادرات النفط والغاز إلى الأسواق الغربية، وطبقت حدوداً على أسعار النفط الروسي في الأسواق الدولية، ما أدى إلى انخفاض في إيرادات هذه القطاعات الحيوية، وعلى الرغم من أن روسيا تمكنت من إيجاد أسواق بديلة في آسيا وأميركا اللاتينية لتصدير بعض صادراتها الطاقوية، فإن العائدات الإجمالية تراجعت، مما زاد من صعوبات تمويل الحرب على المدى الطويل وقلل من قدرة الحكومة على دعم الاقتصاد المحلي بنفس المستوى السابق[٢٥].

اما على الصعيد السياسي والعسكري، تشير التحليلات إلى أن العقوبات، على الرغم من تأثيرها الاقتصادي، لم تفضي إلى تحقيق الهدف السياسي الرئيس المعلن وهو إجبار روسيا على إنهاء عدوانها على أوكرانيا أو تعديل سياساتها الاستراتيجية، لاسيما وان الحرب لا تزال مستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات، ولا يبدو أن العقوبات وحدها دفعت القيادة الروسية إلى تغيير السياسات العسكرية أو الجلوس إلى طاولة المفاوضات بشروط الغربيين، وقد أظهر هذا الأمر أن العقوبات الاقتصادية في سياق نزاع عسكري قائم، غالبا ما تكون غير كافية وحدها لخلق تغيير سياسي جذري، لاسيما عندما تتداخل مع سياسات السيادة الوطنية والمواقف الاستراتيجية الراسخة للدولة المستهدفة[٢٦].

والى جانب ذلك، أدت العقوبات إلى نتائج جانبية لم تكن متوقعة بالكامل، فقد اضطرت روسيا إلى تعزيز روابطها مع دول خارج النظام الغربي، لاسيما مع الصين والهند، مما خفف جزئياً من آثار العزلة الاقتصادية وفتح لها مسارات تجارية غير تقليدية، وهذه التحولات أظهرت أن الدول المستهدفة قادرة في بعض الظروف على التكيّف والتفاوض من مواضع بديلة، ما يقلل من تأثير العقوبات على المدى الطويل، ويجعل من فاعلية العقوبات بمثابة عامل ضاغط اقتصادي أكثر منها أداة إجبار سياسي فعال في سياق حرب مفتوحة[٢٧].

وبالرغم من هذه التكيّفات، هناك إشارات إلى أن العقوبات لم تكن بلا تأثير مطلق، فقد شهدت بعض المؤشرات الاقتصادية تراجعاً في القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاعاً في التضخم، وعبئ متصاعد على الميزانية العامة نتيجة تكاليف الحرب والضغوط الاقتصادية، وهو ما يعكس بعض الضغوط الحقيقية على المجتمع الروسي داخلياً، وفي شباط/ ٢٠٢٦، أكد مبعوث الاتحاد الأوروبي للعقوبات أن هذه الإجراءات بدأت تظهر تأثيراً ملموساً على الاقتصاد الروسي، مع تضخم وصل إلى نحو ٦% وتراجع عائدات النفط، مما يزيد من صعوبة استمرار دعم الحرب طويلة الأمد دون تكاليف أكبر[٢٨].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن العقوبات الغربية على روسيا فرضت ضغوطًا اقتصادية حقيقية وأدت إلى تغييرات في هيكل الاقتصاد الروسي، لكنها لم تحقق الهدف السياسي الأهم المتمثل في إنهاء الحرب أو إجبار روسيا على تعديل سياساتها الاستراتيجية بشكل كامل، وبالرغم من العقوبات أدّت إلى عزل روسيا عن النظام المالي الغربي وتقليص إيراداتها الرئيسة، لكنها في نفس الوقت دفعتها إلى تبني استراتيجيات جديدة للتكيّف، الأمر الذي يعكس حدود فاعلية العقوبات عندما تواجه دولة تتمتع باحتياطيات مالية كبيرة وموارد طبيعية وبدائل تجارية مهمة، وهكذا تكشف التجربة الروسية أن العقوبات الاقتصادية، بالرغم من كونها أداة قوية في الضغط الاقتصادي، الا انها غالباً ما تبقى غير كافية لوحدها لتغيير سلوك دولة في سياق صراع عسكري مستمر ما لم تترافق مع استراتيجية دبلوماسية وسياسية متكاملة تحظى بتوافق دولي واضح ومستدام [٢٩].

وعليه، لاسيما في ضوء ما تقدم، يلاحظ أن العقوبات الدولية، على الرغم من كونها أداة مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية، لكنها في الواقع ليست فعالة بصورة مطلقة في تحقيق الأهداف السياسية العليا المعلنة، بل تظهر نجاحاً متفاوتاً

بحسب طبيعة الدولة المستهدفة والسياق الإقليمي والدولي، ففي الحالة الإيرانية، أثبتت العقوبات منذ فرضها الأولى وحتى الحزم الأكثر شمولاً في العقدين الأخيرين قدرتها على إحداث ضغوط اقتصادية حقيقية، مثل انخفاض إيرادات النفط، وعزلة البنوك عن النظام المالي العالمي، وارتفاع معدلات التضخم، إلا أنها لم تفضي إلى تغيير جوهري في السياسات النووية الإيرانية، وهو ما أدى ضمن عوامل أخرى إلى تصعيد عسكري مشترك بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد إيران، مع اندلاع الحرب النوعية الأخيرة، وهذا يوضح أن الضغط الاقتصادي وحده، دون توافق دبلوماسي دولي مستدام أو دعم سياسي متعدد الأطراف لا يكفي لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية بالكامل، لاسيما عندما تتقاطع مع الاعتبارات الأمنية والسيادة الوطنية للدولة المستهدفة(٣٠).

أما في حالة روسيا، فقد أظهرت العقوبات الاقتصادية الغربية قوة كبيرة في التأثير على بعض القطاعات الحيوية مثل البنوك والطاقة والتكنولوجيا، وأجبرت روسيا على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتحويل سياساتها المالية والتجارية نحو شركاء بديلين كالصين والهند، لكن رغم ذلك لم تؤدي العقوبات إلى إجبار روسيا على التراجع عن الحرب الروسية-الأوكرانية أو تعديل سياساتها الاستراتيجية، وهذا يشير بوضوح إلى أن فاعلية العقوبات في سياق النزاعات العسكرية الكبرى محدودة نسبيا، وأن الدول المستهدفة يمكنها تطوير آليات تكيّف واستراتيجيات مقاومة تقلل من تأثير الضغط الخارجي على أهدافها الاستراتيجية.

وبناءً على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن العقوبات الدولية وفق التجارب الإيرانية والروسية تعمل كأداة "ضغط اقتصادي ودبلوماسي مؤثرة"، لكنها غالباً ما تكون غير كافية وحدها لتحقيق الأهداف السياسية العليا للولايات المتحدة، وان فاعلية العقوبات لا تُقاس فقط بمدى الضغط المالي أو الاقتصادي، بل بقدرتها

على ترجمة هذا الضغط إلى نتائج سياسية قابلة للقياس، وهو ما يتوقف على قدرة الدولة المستهدفة على التكيف، وتعقيدات العلاقات الإقليمية والدولية، ومدى التنسيق بين الحلفاء الدوليين، وهكذا يبرز أن العقوبات تمثل أداة استراتيجية مركبة، تجمع بين الضغط الدبلوماسي والاقتصادي، لكنها ليست أداة حتمية لفرض تحقيق مصالح الولايات المتحدة على الأرض، بل هي وسيلة تستثمر ضمن شبكة معقدة من القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية.

المطلب الثالث: تقييم الفاعلية (بين الضغط وتحقيق المصالح)

يمثل تقييم فاعلية العقوبات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة تحليلية متقدمة تهدف إلى تجاوز الوصف والسرد نحو استكشاف العلاقة الجدلية بين أدوات الضغط الاقتصادي والنتائج السياسية المتحققة على أرض الواقع، وطالما ان العقوبات بوصفها تعد أحد أبرز أدوات القوة الاقتصادية، تستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية، إلا أن التجارب التطبيقية كما في حالتي إيران وروسيا، تكشف عن فجوة واضحة بين مستوى الضغط الذي تحدثه هذه العقوبات، ومدى قدرتها على تحقيق المصالح الأمريكية بالشكل المأمول، وعليه تبرز أهمية هذا المطلب في تحليل العقوبات ليس فقط كأداة ضغط، بل كجزء من منظومة أوسع من أدوات السياسة الخارجية، تتفاعل فيها الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية ضمن سياق دولي معقد.

اولا : العقوبات كأداة للضغط الدبلوماسي

ان العقوبات الدولية تعد إحدى الأدوات المركزية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في ممارسة الضغط الدبلوماسي على الدول المستهدفة، حيث تمثل بديلاً استراتيجياً عن استخدام القوة العسكرية المباشرة، أو على الأقل أداة مكملة لها

ضمن ما يعرف بمفهوم "القوة الذكية" التي تمزج بين الوسائل الصلبة والناعمة في إدارة العلاقات الدولية، وقد تطور استخدام العقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، ليصبح وسيلة أساسية لفرض الإرادة السياسية على الدول التي تصنف باعتبارها خصوماً أو تهديدات محتملة للمصالح الأمريكية، وذلك من خلال استهداف البنية الاقتصادية والمالية لهذه الدول بما يؤدي إلى خلق ضغوط داخلية تدفعها نحو تغيير سلوكها السياسي(٣١).

وتعتمد هذه المقاربة على فرضية نظرية مفادها أن الدولة، بوصفها فاعلاً عقلانياً، ستعيد حساباتها السياسية عندما تصبح كلفة الاستمرار في السياسات القائمة أعلى من كلفة التراجع عنها، وهو ما يفترض أن تحققه العقوبات من خلال تقليص الموارد الاقتصادية، وإضعاف القدرة على التمويل، وخلق أزمات داخلية قد تتحول إلى ضغط شعبي أو نخبوي على صانع القرار، إلا أن التطبيق العملي لهذه الفرضية يكشف عن تعقيدات كبيرة، حيث لا تستجيب الدول المستهدفة دائماً وفق هذا المنطق، بل قد تتجه نحو تعزيز تماسكها الداخلي، أو إعادة توجيه مواردها، أو حتى تصعيد مواقفها كرد فعل على ما تعتبره تدخلاً خارجياً في شؤونها السيادية(٣٢).

وفي سياق ذلك، تظهر التجربة الإيرانية أن العقوبات بالرغم من شدتها واستمراريتها، الا انها لم تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في السلوك الاستراتيجي للدولة، بل على العكس ساهمت في تعزيز توجهاتها نحو الاعتماد على الذات، وتطوير آليات اقتصادية بديلة للتكيّف مع القيود المفروضة، كما أن تصاعد الضغوط الاقتصادية لم يتحول بالضرورة إلى ضغط سياسي داخلي قادر على إعادة توجيه القرار السياسي، بل جرى توظيفه في الخطاب الرسمي لتعزيز النزعة القومية ومقاومة "الضغوط الخارجية"، وهو ما حدّ من فاعلية العقوبات كأداة ضغط

دبلوماسي مباشر[٣٣]، والأمر ذاته ينطبق بدرجات مختلفة على الحالة الروسية، حيث لم تؤدي العقوبات الواسعة النطاق إلى وقف العمليات العسكرية أو تغيير التوجهات الاستراتيجية، بل دفعت روسيا إلى إعادة تشكيل علاقاتها الاقتصادية والدولية، وتعزيز شراكات بديلة خففت من وطأة العزلة المفروضة عليها .

وفي ضوء ذلك يتبين أن العقوبات رغم قدرتها على إحداث ضغط اقتصادي ملموس، لا تضمن بالضرورة تحقيق تأثير دبلوماسي مباشر أو فوري، إذ يتوقف ذلك على جملة من العوامل، من بينها طبيعة النظام السياسي في الدولة المستهدفة، ومدى تماسكه الداخلي، وقدرته على إدارة الأزمات، إضافة إلى حجم الدعم الدولي للعقوبات نفسها، وان العقوبات الأحادية حتى وإن كانت صادرة عن قوة كبرى كالولايات المتحدة فأنها تكون أقل فاعلية مقارنة بتلك التي تحظى بإجماع دولي واسع، كما حدث جزئياً في مرحلة الاتفاق النووي مع إيران.

كما أن العقوبات قد تفقد جزءاً من فعاليتها عندما تتمكن الدول المستهدفة من إيجاد بدائل اقتصادية أو مالية، سواء من خلال تنويع شركائها التجاريين أو إنشاء آليات موازية للنظام المالي الدولي، وهو ما يحدّ من قدرة الولايات المتحدة على استخدام موقعها في النظام الاقتصادي العالمي كأداة ضغط حاسمة، وفي هذا الإطار يمكن القول أن "تسليح الاعتماد الاقتصادي المتبادل" قد يواجه حدوداً بنيوية عندما تتجه الدول إلى تفكيك هذا الاعتماد أو إعادة تشكيله بما يقلل من نقاط الضعف التي تستغلها القوى الكبرى[٣٤].

وعليه يمكن القول، إن العقوبات بوصفها أداة للضغط الدبلوماسي قد تحقق مستوى معين من التأثير، لكنها لا ترتقي في كثير من الأحيان إلى مستوى الأداة الحاسمة القادرة على فرض تغيير سياسي جذري، بل تبقى جزءا من عملية ضغط طويلة الأمد تتداخل فيها الحسابات الاقتصادية مع الاعتبارات السياسية

والاستراتيجية، وهذا ما يمهد للانتقال إلى التساؤل الأهم وهو: إلى أي مدى استطاعت هذه العقوبات أن تتحول من مجرد أداة ضغط إلى وسيلة فعالة لتحقيق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وهو ما سيتم تناوله في الفقرة التالية.

ثانيا : العقوبات وتحقيق المصالح الاستراتيجية

ان قياس فاعلية العقوبات الدولية مرتبطًا بشكل وثيق بمدى قدرتها على تحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة الفارضة، وليس فقط بقدرتها على إحداث ضرر اقتصادي للدولة المستهدفة، وفي سياق ذلك، تسعى الولايات المتحدة من خلال العقوبات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتراوح بين تغيير سلوك الدول، واحتواء التهديدات، وصولا إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يتوافق مع مصالحها، غير أن التجارب التطبيقية لاسيما في حالتي إيران وروسيا، تكشف عن وجود فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة للعقوبات والنتائج الفعلية التي تحققت على أرض الواقع، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول حدود هذه الأداة في تحقيق الغايات الاستراتيجية بعيدة المدى.

ففي الحالة الإيرانية، كان الهدف الأساسي للعقوبات يتمثل في إجبار ايران على التخلي عن برنامجها النووي أو على الأقل الحدّ من طموحاته بشكل دائم، إضافة إلى تعديل سلوكها الإقليمي، ورغم أن العقوبات أسهمت في دفع إيران إلى الدخول في مفاوضات أفضت إلى الاتفاق النووي (٥+١) في العام ٢٠١٥، فإن هذا الإنجاز لم يتحول إلى نتيجة استراتيجية مستقرة، إذ سرعان ما انهار الاتفاق بعد انسحاب الولايات المتحدة منه في العام ٢٠١٨، لتعود إيران إلى توسيع أنشطتها النووية، وهذا التطور يُظهر أن العقوبات نجحت جزئياً في تحقيق هدف مرحلي يتمثل في دفع إيران إلى التفاوض، لكنها فشلت في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأعمق المتمثل في تغيير دائم في سلوك الدولة، بل إن استمرار

الضغوط الاقتصادية دون أفق سياسي واضح ساهم في تصعيد التوترات، وصولا إلى المواجهة العسكرية، مما يعكس أن العقوبات قد تتحول، في بعض الحالات من أداة لتحقيق المصالح إلى عامل يفاقم الصراع بدلا من احتوائه(٣٥).

أما في الحالة الروسية، فقد استهدفت العقوبات إضعاف القدرة الاقتصادية لروسيا بما يؤدي إلى تقليص قدرتها على الاستمرار في الحرب ضد أوكرانيا، ودفعها إلى التراجع عن سياساتها التوسعية، ومع ذلك بالرغم من الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الروسي، الا انها لم تترجم هذه الضغوط إلى تغيير ملموس في السلوك الاستراتيجي، حيث استمرت العمليات العسكرية واستطاعت روسيا التكيّف مع العقوبات عبر إعادة توجيه تجارتها نحو شركاء جدد وتعزيز اقتصادها الداخلي، وهذا الواقع يعكس بوضوح أن العقوبات حتى عندما تكون واسعة النطاق ومدعومة بتحالف دولي، لا تضمن تحقيق الأهداف السياسية المرجوة، لاسيما عندما تكون هذه الأهداف مرتبطة بقضايا تعتبرها الدولة المستهدفة ذات طابع وجودي أو أمني(٣٦).

وإن هذه الفجوة بين الضغط والنتائج يمكن تفسيرها بعدة عوامل، من أبرزها أن العقوبات تفترض ضمنيا وجود علاقة مباشرة بين التدهور الاقتصادي والتغيير السياسي، وهي فرضية لا تتحقق دائما في الواقع العملي، ففي كثير من الحالات تتمكن الأنظمة السياسية من امتصاص الصدمات الاقتصادية عبر إعادة توزيع الأعباء داخل المجتمع، أو من خلال تعزيز خطابها السياسي الذي يحمل الأطراف الخارجية مسؤولية الأزمات، وهذا مما يقلل من احتمالية تحول الضغط الاقتصادي إلى ضغط سياسي داخلي فعال، كما أن قدرة الدولة المستهدفة على إيجاد بدائل اقتصادية أو بناء تحالفات جديدة يضعف من تأثير العقوبات ويحد من قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، فإن نجاح العقوبات في تحقيق المصالح الأمريكية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى التنسيق الدولي في فرضها، وطالما ان العقوبات متعددة الأطراف كما في حالة إيران قبل العام ٢٠١٥، تكون أكثر تأثيرا مقارنة بالعقوبات الأحادية، إلا أن هذا التأثير يظل مرهون باستمرارية هذا التنسيق، وفي حال تراجع الدعم الدولي أو اختلاف أولويات القوى الكبرى، تفقد العقوبات جزءا مهما من فعاليتها، كما حدث في بعض مراحل التعامل مع كل من إيران وروسيا، وهذا يشير إلى أن العقوبات لا تعمل في فراغ، بل تعتمد على بيئة دولية داعمة تسهم في تعزيز تأثيرها وتحويلها إلى أداة فعالة لتحقيق المصالح(٣٧).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن العقوبات الدولية تحقق في كثير من الأحيان أهدافاً تكتيكية أو مرحلية، مثل إضعاف الاقتصاد أو دفع الدولة إلى التفاوض، لكنها نادراً ما تنجح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى بشكل كامل ومستدام، فهي أداة ضغط فعالة من حيث الوسيلة، لكنها محدودة من حيث النتائج النهائية، لاسيما عندما تواجه دولاً تمتلك قدرات تكيّف عالية وإرادة سياسية مستقلة، ومن هنا يظهر أن تحقيق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة لا يمكن أن يعتمد على العقوبات وحدها، بل يتطلب تكاملاً مع أدوات أخرى دبلوماسية وعسكرية ضمن إطار استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار تعقيدات النظام الدولي وطبيعة كل حالة على حدة، وهو ما يقود إلى ضرورة إجراء تقييم أشمل لحدود فاعلية العقوبات، وهو ما سيتم تناوله في الفقرة الثالثة.

ثالثا : التقييم الاستراتيجي وحدود الفاعلية

يقتضي التقييم الاستراتيجي لفاعلية العقوبات الدولية الانتقال من تحليل النتائج الجزئية إلى فهم موقع هذه الأداة ضمن منظومة أوسع من أدوات القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن العقوبات رغم ما تحدثه من ضغوط اقتصادية

ومالية واضحة، لا يمكن النظر إليها بوصفها أداة مستقلة قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى بشكل حاسم، بل ينبغي فهمها كجزء من استراتيجية مركبة تتكامل فيها الأدوات الاقتصادية مع الأبعاد الدبلوماسية والعسكرية، وفي هذا الإطار تكشف التجارب التطبيقية كما في حالتي إيران وروسيا، أن العقوبات تظهر فاعلية نسبية في المدى القصير أو المتوسط، لكنها تواجه حدودا بنيوية واضحة عندما يتعلق الأمر بإحداث تغيير سياسي عميق ومستدام.

وتتمثل إحدى أهم هذه الحدود في قدرة الدول المستهدفة على التكيّف مع الضغوط الاقتصادية، سواء من خلال إعادة هيكلة اقتصاداتها، أو تنويع شركائها التجاريين، أو تطوير أدوات مالية بديلة تقلل من تأثير العزلة المفروضة عليها، وقد أظهرت كل من إيران وروسيا قدرة ملحوظة في هذا المجال، اذ استطاع كلا الطرفين تقليص بعض آثار العقوبات عبر بناء شبكات اقتصادية موازية، وتعزيز الاعتماد على الذات، الأمر الذي حد من قدرة العقوبات على تحقيق أهدافها السياسية، كما أن هذه القدرة على التكيّف لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى المجال السياسي، اذ غالبا ما تُستخدم العقوبات كأداة لتعزيز الخطاب القومي وتوحيد الجبهة الداخلية في مواجهة ما يصور على أنه ضغط خارجي، وهو ما يقلل من احتمالية تحول الأزمات الاقتصادية إلى ضغوط سياسية داخلية فعالة[٣٨].

إلى جانب ذلك، تبرز مشكلة أخرى تتعلق بطبيعة الأهداف التي تسعى العقوبات إلى تحقيقها، إذ غالباً ما تستهدف هذه الأداة قضايا ترتبط بالأمن القومي أو الخيارات الاستراتيجية الكبرى للدول، مثل البرامج النووية أو النزاعات العسكرية، وهي قضايا لا تكون الدول مستعدة للتنازل عنها بسهولة حتى في ظل ضغوط اقتصادية شديدة، وفي مثل هذه الحالات تتحول العقوبات من وسيلة لإجبار الدولة

على تغيير سلوكها إلى عامل يدفعها إلى مزيد من التصلب والمقاومة، بل وقد يسهم في تصعيد النزاع، كما تشير بعض جوانب التجربة الإيرانية التي انتقلت من الضغط الاقتصادي إلى المواجهة العسكرية، وكذلك الحالة الروسية التي استمرت فيها الحرب رغم العقوبات الواسعة (٣٩).

كما أن فاعلية العقوبات ترتبط بدرجة كبيرة بطبيعة النظام الدولي نفسه، حيث لم يعد النظام الاقتصادي العالمي أحادي المركز كما كان في العقود السابقة، بل أصبح أكثر تعددية، مع صعود قوى اقتصادية كبرى قادرة على توفير بدائل جزئية للدول المستهدفة، وهذا التحول يحد من قدرة الولايات المتحدة على استخدام موقعها في النظام المالي العالمي كأداة ضغط حاسمة، ويضعف من فعالية العقوبات الأحادية على وجه الخصوص، وفي سياق ذلك يشير مفهوم "تسليح الاعتماد الاقتصادي المتبادل" إلى أن استخدام الشبكات الاقتصادية كأداة للضغط قد يؤدي على المدى الطويل إلى دفع الدول إلى إعادة هيكلة هذه الشبكات وتقليل اعتمادها عليها، مما يقوض من فعالية هذه الأداة مستقبلاً (٤٠).

وعليه، فإن التقييم الاستراتيجي يفضي إلى نتيجة مفادها أن العقوبات تعد أداة فعالة نسبياً في إطار الضغط الاقتصادي والدبلوماسي، لكنها ليست أداة حاسمة لتحقيق الأهداف السياسية الكبرى بشكل مستقل، فهي تعمل بشكل أفضل عندما تكون جزءا من استراتيجية شاملة تتضمن مسارات تفاوضية واضحة، ودعماً دولياً واسعاً، وربما تهديداً ضمنياً أو صريحاً باستخدام أدوات أخرى، بما في ذلك القوة العسكرية، أما في غياب هذا التكامل فإن العقوبات قد تتحول إلى أداة استنزاف طويلة الأمد، تلحق أضراراً اقتصادية بالدولة المستهدفة دون أن تحقق تغييراً سياسياً يتناسب مع حجم هذه الأضرار.

الخاتمة والاستنتاجات:

تظهر المعطيات أن العقوبات الدولية تنتج تأثيرات اقتصادية ملموسة، لكنها لا تترجم بالضرورة إلى نتائج سياسية حاسمة، لاسيما في القضايا ذات الطابع السيادي أو الأمني، إذ تميل الدول المستهدفة إلى امتصاص الضغوط من خلال التكيف الاقتصادي، وإعادة توجيه علاقاتها الدولية، وتعزيز تماسكها الداخلي، مما يحد من قدرة العقوبات على فرض تغيير استراتيجي، كما أن تعددية النظام الدولي تقلل من فعالية العقوبات الأحادية، وتوفر بدائل تقلص من مستوى العزلة الاقتصادية المفروضة.

وفي اطار ذلك، لا يمكن اعتبار العقوبات أداة حاسمة بحد ذاتها، بل وسيلة ضغط نسبية تتوقف فاعليتها على طبيعة الدولة المستهدفة، ومستوى التنسيق الدولي، ومدى ارتباطها باستراتيجية شاملة متعددة الأدوات، وعليه فإن تحقيق المصالح الاستراتيجية يتطلب تجاوز الاعتماد الأحادي على العقوبات، والاتجاه نحو توظيفها ضمن مقاربة تكاملية تجمع بين الضغط الاقتصادي والمسارات الدبلوماسية، بما يضمن تحقيق توازن فعال بين الإكراه وتحقيق الأهداف في بيئة دولية معقدة.

١. أن العقوبات الدولية تعد أداة فعالة من حيث قدرتها على إحداث ضغط اقتصادي ملموس على الدول المستهدفة، إلا أن هذا التأثير لا يتحول بالضرورة إلى تغيير سياسي مستدام، إذ إن العلاقة بين التدهور الاقتصادي والتحول في السلوك السياسي ليست علاقة حتمية، بل تخضع لجملة من العوامل الداخلية والخارجية، ما يحد من فاعلية العقوبات كأداة مستقلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

٢. تبرز فجوة بنيوية واضحة بين مستوى الضغط الذي تفرضه العقوبات والنتائج السياسية المتحققة، حيث غالبا ما تنجح هذه الأداة في تحقيق أهداف تكتيكية مرحلية، مثل دفع الدول إلى التفاوض أو إضعاف قدراتها الاقتصادية، لكنها تفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، خاصة عندما ترتبط هذه الأهداف بقضايا سيادية أو أمنية تعتبرها الدول المستهدفة غير قابلة للتنازل.

٣. تظهر التجارب التطبيقية أن قدرة الدول المستهدفة على التكيف تمثل عاملا حاسما في تقليص فاعلية العقوبات، إذ تلجأ هذه الدول إلى تنويع شركائها الاقتصاديين، وتطوير آليات مالية بديلة، وتعزيز الاعتماد على الذات، فضلا عن توظيف الخطاب السياسي الداخلي لتعزيز التماسك الوطني في مواجهة الضغوط الخارجية، مما يقلل من تأثير العقوبات على مستوى صنع القرار السياسي.

٤. يتضح أن فاعلية العقوبات ترتبط بشكل وثيق بطبيعة النظام الدولي، حيث أدى التحول نحو تعددية الأقطاب إلى إضعاف القدرة الأمريكية على فرض عزلة اقتصادية شاملة، في ظل وجود قوى دولية قادرة على توفير بدائل اقتصادية وسياسية للدول المستهدفة، وعليه فإن العقوبات الأحادية أصبحت أقل تأثيرا مقارنة بالعقوبات متعددة الأطراف التي تحظى بدعم دولي واسع.

٥. أن العقوبات لا تعد أداة حاسمة بحد ذاتها، بل تمثل جزءاً من منظومة أوسع من أدوات السياسة الخارجية، ويكمن نجاحها في مدى تكاملها مع الأدوات الدبلوماسية والعسكرية ضمن استراتيجية شاملة، فإن غياب هذا التكامل قد يؤدي إلى تحول العقوبات من وسيلة ضغط إلى عامل تصعيد،

كما في بعض الحالات التي لم تفضي فيها الضغوط الاقتصادية إلى احتواء النزاع بل إلى تعميقه.

الهوامش

(١) Garfield. R, et al, Economic Sanctions, Humanitarianism, and Conflict After the Cold War, Social Justice, 29, 2002, p.94.

(٢) Garfield. R. et al, Op. cit, p.96.

(٣) هيثم كريم صيوان، روسيا الإتحادية والعقوبات الإقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧، ص٣٦.

(٤) رضا قردوح، رضا، العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الإقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، العدد ٢، المجلد ٢، ٢٠٢٠، ص٣٣.

(٥) Henry Farrell and Abraham L. Newman, Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion, International Security 44, no. 1, 2019, p.44.

(٦) Nephew Richard, The Art of Sanctions: A View from the Field, New York: Columbia University Press , 2018, p.190.

(٧) Daniel W. Drezner, The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations, Cambridge: Cambridge University Press, 2011, p.103.

(٨) Nephew Richard, Op. cit, p.192.

(٩) فاطمة الصمادي، العقوبات الاقتصادية عنوان الصراع السياسي في إيران، TRT عربي، ٢٠١٩.
https://www.trtarabi.com/article/3432247

(١٠) وليد عبد الحي، العقوبات الاقتصادية الدولية: الفاعلية وحدود التأثير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٢، ص٤.

(١١) Daniel W. Drezner, Op. Cit, p.99.

(١٢) Nephew Richard, Op. cit, p.195.

(١٣) Hufbauer Gary Clyde, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, and Barbara Oegg, Economic Sanctions Reconsidered. 3rd ed. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2008, p. 17.

(١٤) Nephew Richard, Op. cit, p.191.

(١٥) زيدون سلمان محمد و محمد محي محمد، الدور الصيني – الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني :دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٥٩، ٢٠٢٠، ص٥٠٥- ٥٠٧.

(١٦) Philip Loft, US-Israel strikes on Iran: February/March 2026, The House of Commons Library, UK, 2026, p. 13-16.
(١٧) Ibid, p. 21.
(١٨) Kenneth Katzman, Iran Sanctions. Congressional Research Service, Washington, DC, 2023, p. 12-15.
(١٩) Florence Oppen, Against US-led Imperialist War and For Iranian Self-Determination, IWL-FI, 2026. https://litci.org/en/against-us-led-imperialist-war-and-for-iranian-self-determination/
(٢٠) كرار انور البديري، براديغما للفهم : النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، مكتبة السنهوري، لبنان، ط١، ٢٠١٨، ص٣١٢.
(٢١) Tim Zadorozhnyy, Trump extends some sanctions against Russia until 2026, kyiv in dependent. https://kyivindependent.com/trump-signs-decree-extending-sanctions-on-russia-emergency-status/
(٢٢) جعفر هاشم سليمان، الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، اطروحة دكتوراه، العلوم السياسية- النهرين، العراق، ٢٠٢٤، ص٢٥١.
(٢٣) المصدر نفسه، ص٢٦٤.
(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٦٩.
(٢٥) Maria Shagina, Russia's Demise as an Energy Superpower, International Institute for Strategic Studies, vol. 64 no. 4 , 2023, p. 106.
(٢٦) Maria Shagina, Op .Cit, p. 108.
(٢٧) Yergin Daniel, The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations, Penguin Press. 2023, p. 5.
(٢٨) David O'Sullivan, Sanctions having 'significant impact' on Russian economy, says EU special envoy, Guardian News. 2026.
(٢٩) David O'Sullivan, Op. Cit.
(٣٠) Yergin Daniel, Op. Cit, p. 8.
(٣١) U.S. Sanctions Policy: Overview and Current Issues, Washington, DC: Congressional Research Service, 2024, p. 2-6.
(٣٢) Global Economic Prospects. 2025, Washington, DC: World Bank, p. 36.
(٣٣) Iran's Political Economy under Sanctions, London: Chatham House, 2026, p. 22-24.
(٣٤) Global Economic Prospects. Op. cit, p. 37.
(٣٥) Kenneth Katzman, Op. Cit, p. 13.
(٣٦) Ibid, p. 14.
(٣٧) Iran's Political Economy under Sanctions, Op. Cit, 2026, p. 18.
(٣٨) Iran's Political Economy under Sanctions, Op. Cit, p. 29.

(٣٩) Daniel Drezner, The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations, Cambridge: Cambridge University Press. 2022, p. 23.

(٤٠) جعفر هاشم سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

المصادر:

١. جعفر هاشم سليمان، الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، اطروحة دكتوراه، العلوم السياسية- النهرين، العراق، ٢٠٢٤.
٢. رضا قردوح، رضا، العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الإقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، العدد ٢، المجلد ٢، ٢٠٢٠.
٣. زيدون سلمان محمد و محمد محي محمد، الدور الصيني – الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني :دراسة تحليلية في النشأة والتطور على وفق المتغيرات الدولية والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٥٩، ٢٠٢٠.
٤. فاطمة الصمادي، العقوبات الاقتصادية عنوان الصراع السياسي في إيران، TRT عربي، ٢٠١٩.
٥. كرار انور البديري، براديغما للفهم : النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، مكتبة السنهوري، لبنان، ط١، ٢٠١٨.
٦. هيثم كريم صيوان، روسيا الإتحادية والعقوبات الإقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧.
٧. وليد عبد الحي، العقوبات الاقتصادية الدولية: الفاعلية وحدود التأثير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٢.

1. Daniel Drezner, The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations, Cambridge: Cambridge University Press. 2022.
2. Daniel W. Drezner, The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
3. David O'Sullivan, Sanctions having 'significant impact' on Russian economy, says EU special envoy, Guardian News. 2026.
4. Garfield. R, et al, Economic Sanctions, Humanitarianism, and Conflict After the Cold War, Social Justice, 29, 2002.
5. Global Economic Prospects. 2025, Washington, DC: World Bank.

6. Henry Farrell and Abraham L. Newman, Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion, International Security 44, no. 1, 2019.
7. Hufbauer Gary Clyde, Jeffrey J. Schott, Kimberly Ann Elliott, and Barbara Oegg, Economic Sanctions Reconsidered. 3rd ed. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2008.
8. Iran's Political Economy under Sanctions, London: Chatham House, 2026.
9. Kenneth Katzman, Iran Sanctions. Congressional Research Service, Washington, DC, 2023.
10. Maria Shagina, Russia's Demise as an Energy Superpower, International Institute for Strategic Studies, vol. 64 no. 4 , 2023.
11. Nephew Richard, The Art of Sanctions: A View from the Field, New York: Columbia University Press , 2018.
12. Philip Loft, US-Israel strikes on Iran: February/March 2026, The House of Commons Library, UK, 2026.
13. U.S. Sanctions Policy: Overview and Current Issues, Washington, DC: Congressional Research Service, 2024.
14. Yergin Daniel, The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations, Penguin Press. 2023.
15. Tim Zadorozhnyy, Trump extends some sanctions against Russia until 2026, kyiv in dependent. https://kyivindependent.com/trump-signs-decree-extending-sanctions-on-russia-emergency-status/
16. Florence Oppen, Against US-led Imperialist War and For Iranian Self-Determination, IWL-FI, 2026. https://litci.org/en/against-us-led-imperialist-war-and-for-iranian-self-determination/